

Distr.: General  
15 March 2005  
Arabic  
Original: Spanish

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون  
البندان ١٠٥ و ١٤٨ من جدول الأعمال  
مسائل حقوق الإنسان  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالكتابة إليكم لإبلاغكم بأن سلطات الولايات المتحدة ما زالت تطبق معاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة على السادة رينيه غونزاليس، وخيراردو إرنانديز، ورامون لابانيينو، وفرناندو غونزاليس، وأنطونيو غيريرو، الذين يقضون عقوبات بالسجن ظالمة وطويلة الأمد في هذا البلد، تتمثل في أربعة أحكام مؤبدة وحكم بالسجن مدته ٧٥ سنة، وذلك رغم الجهود المبذولة من أسرهم، وحكومة كوبا، وأفراد ومؤسسات من الولايات المتحدة.

وكما سبق وتشرفت بإبلاغكم بذلك في رسائلي المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/56/969)، و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢ (A/56/1031)، و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (A/57/594)، و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (A/58/685)، فإن إجراءات الطعن بخصوص تلك الأحكام لم تؤد إلى نتيجة بعد والصعوبات التي تواجهها عائلات السجناء من أجل زيارتهم ما زالت قائمة.

وقد رفضت حكومة الولايات المتحدة مجدداً منح تأشيرات دخول للسيدتين أولغا سالانوييا وأندريانا بيريس، زوجتي رينيه غونزاليس وخيراردو إرنانديز تبعاً، كما سبق وفعلت في نيسان/أبريل وتموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وكذا في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ومنع الدخول هذا يستند إلى قرارات تعسفية لا أساس لها.

ولا ينبغي أن تظل منظمة الأمم المتحدة غير آبهة بهذا الانتهاك السافر لحقوق الإنسان الذي يمارس على تلك العائلات الكوبية.

وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، رفضت حكومة الولايات المتحدة منح تأشيرة للسيدة سالانوييا (الرسالة المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/56/969)) واعتبرتها غير مستوفية لشروط المادة ٢١٢ (أ) ٣ (باء) من قانون الهجرة والجنسية، مدعية بالتالي أنها إرهابية.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، رفضت حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى منح تأشيرة للسيدة سالانوييا (الرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (A/57/594)) من دون أن يقدم أي تبرير لذلك.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، رفضت مرة أخرى منح تأشيرة للسيدة سالانوييا مستندة هذه المرة إلى المادة ٢١٢ (و) التي تنص على أنه يمكن للرئيس أن يرفض دخول أي أجنبي إلى الولايات المتحدة إذا اعتقد أن ذلك منافع للمصالح الأمنية الوطنية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ونيسان/أبريل ٢٠٠٤، رفضت حكومة الولايات المتحدة مجدداً منح تأشيرة للسيدة سالانوييا وغيرت مرة أخرى الحجة المستند إليها. وهكذا، لم تعد السيدة سالانوييا غير مقبولة لكونها "إرهابية" وإنما كما زُعم لأنها "من عناصر المخابرات أو مخربة أو من الأشخاص الذين من شأنهم إسقاط حكومة الولايات المتحدة بالقوة أو العنف أو بواسطة وسائل أخرى غير مشروعة"، وذلك بموجب المادة ٢١٢ (أ) ٣ (ألف) المستند إليها لتبرير الرفض.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، رفضت الحكومة مجدداً منح تأشيرة للسيدة سالانوييا.

وقد أقامت السيدة سالانوييا بصورة مشروعة في الولايات المتحدة لمدة سنتين وشهرين عقب اعتقال السيد رينيه غونزالس الذي حصل في بيتها وبمضورها. وخلال تلك الفترة، لم يكن هناك ما يشير إلى وجود أي صلة بينها وبين التهم التي وجهت لزوجها فيما بعد ولم تُتهم ولم تُحلل إلى التحقيق في أي قضية فيدرالية.

وفترة سنتين وشهرين هي مدة كافية لو رأت حكومة الولايات المتحدة ضرورة لتوجيه اتهامات لها وإحالتها إلى التحقيق.

ورفض منح تأشيرة لها بحجة نشاطها الاستخباراتي المزعوم أمر غير معقول، خصوصاً أن السيد رينيه غونزالس لم يتهم بالتجسس ولا بأي من الأسباب الواردة في المادة ٢١٢.

وبرفض الحكومة منح تأشيرة للسيدة سالانوييا، فإنها تمنع بنتها الصغيرة إيفيت غونزالس، ذات الست سنوات، من زيارة والدها الذي لم تره منذ كانت رضيعاً.

وفيما يخص السيدة أندريانا بيريس، وكما ورد في رسالتنا المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢ (A/56/1031)، فحكومة الولايات المتحدة منعتها من دخول أراضيها بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بعدما منحتها تأشيرة لذلك، من دون أن تقدم لها أي تبرير لقرار منعها من الدخول.

ولو كانت حكومة الولايات المتحدة تملك أي دليل ملموس، لكانت اتخذت إجراء بحق السيدة بيريس حينما احتجزتها تعسفا لمدة إحدى عشرة ساعة في مطار هيوستن (ولاية تكساس)، ثم ألغت تأشيرتها ومنعتها من دخول أراضي الولايات المتحدة، مع أن هدفها الوحيد كان زيارة زوجها السجين.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، رفضت حكومة الولايات المتحدة منح تأشيرة للسيدة بيريس مستندة في ذلك إلى المادة ٢١٢ (و) التي تخول الرئيس رفض دخول أي أجنبي أراضي الولايات المتحدة إذا رأى أن ذلك منافع للمصالح الأمنية الوطنية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ونيسان/أبريل ٢٠٠٤، عادت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لترفض من جديد منح التأشيرة للسيدة بيريس، مستندة في ذلك إلى المادة ٢١٢ (أ) ٣ (ألف) من قانون الهجرة والجنسية لسنة ١٩٩٦. تُرى هل المبرر هو أن حكومة الولايات المتحدة رأت أن السيدة أدريانا بيريس هي كما زُعم "من عناصر المخابرات أو مخربة أو من الأشخاص الذين من شأنهم إسقاط حكومة الولايات المتحدة بالقوة أو العنف أو بواسطة وسائل أخرى غير مشروعة". بموجب المادة المستند إليها لتعليل ذلك القرار؟

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، رفضت حكومة الولايات المتحدة مجددا منح التأشيرة للسيدة أدريانا مستندة هذه المرة إلى المادة ٢١٢ (و).

وحكومة الولايات المتحدة ليس لديها، ولا يمكن أن يكون لديها، أي دليل أو مؤشر يجعلها تزعم أن وجود السيدة بيريس في الولايات المتحدة منافع للمصالح الأمنية لذلك البلد. واسمها لا يرد في وثيقة الاتهام الموجهة ضد زوجها السيد خيراردو إرنانديس وضد رفاقه الأربعة.

ومن هنا، لا يوجد تبرير معقول لرفض منح التأشيرة للسيدتين أولغا سالانوييا وأدريانا بيريس رغم وجود العديد من قواعد ومبادئ القانون الدولي وتشريعات الولايات المتحدة نفسها التي تلزم حكومة ذلك البلد بتسهيل زيارتهما لزوجيهما السجينين في الولايات المتحدة.

ومواصلة رفض منح التأشيرة لهما، بالإضافة إلى كونه انتهاكا لحقوق الإنسان، ولحقوقهما وحقوق زوجيهما وحقوق عائلتيهما، يعد تجاهلا لصكوك القانون الدولي التي تنص بوضوح على حقوق المعتقلين في تلقي الزيارة من ذويهم وللاتزام الذي يقع على الحكومات بتسهيل تلك الزيارات.

وفيما يتعلق بأفراد العائلة الآخرين، فحكومة الولايات المتحدة ما زالت تؤخر، بلا أي داع، منح الإذن بالدخول مع أنها تزعم أنها منحت ما مجموعه ٧٠ تأشيرة. وما لم تقله حكومة الولايات المتحدة هو أن تلك التأشيرات تتعلق بعائلات خمسة أشخاص وبفترة مدتها ست سنوات، وهو ما يعادل بالكاد تأشيرة واحدة سنويا لكل فرد من أفراد هذه العائلات (بمن فيهم الأب والأم والزوجة والأبناء).

وبالتالي، في أغلب الحالات، لم يكن ممكنا القيام بأكثر من زيارة واحدة في السنة في المتوسط، رغم أن نظام الزيارات في السجون المعنية يسمح بأكثر من ذلك لولا مشكلة التأشيرة.

وقد أجبرت حكومة الولايات المتحدة السيدات كارمن نورديلو، وماغالي يورت، وإيرما سيويرت، وهن أمهات السادة خيراردو إرنانديز وفرناندو غونزالس، ورينيه غونزالس، وكذا السيد أولمس لابانيينو، والد السيد رامون لابانيينو، الانتظار من آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٤ قبل الحصول على التأشيرة والتمكن من زيارة أبنائهم.

والرفض المتكرر من قبل حكومة الولايات المتحدة لمنح التأشيرة للسيدتين أولغا سالانوييا وأدريانا بيريس، والتأخير المنهجي وغير الضروري في منح الإذن بالدخول إلى السيدتين روسا أورورا فريخانس، وإليزابيت بالميرو، زوجتي السيدين فيرناندو غونزالس ورامون لابانيينو، على التوالي، وللسيدات ميرتا رودرغيس، وإيرما سيويرت، وماغاليس يورت، وكارمن نورديلو، أمهات المعتقلين، وللأبناء وباقي أفراد العائلات، يشكل عملا قاسيا معينا لا مبرر له.

ونظرا للطابع الإنساني لتلك الزيارات وللاتزام الأخلاقي والقانوني بتسهيلها، يتعين على حكومة الولايات المتحدة أن تمنح التأشيرات التي طالما رفضت منحها للسيدتين أولغا سالانوييا وأدريانا بيريس، وأن تكفل إصدار الإذن بالدخول لباقي أفراد العائلة، حسب الآجال الدنيا الجاري العمل بها في ذلك الخصوص.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، تحت بندي جدول الأعمال ١٠٥ "مسائل حقوق الإنسان" و ١٤٨ "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي".

(توقيع) أورلاندو ريكيخو غوال

السفير

الممثل الدائم

---